كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري

محمّد عبد الجبّار بوشعالة(*)

تمهيد

تنطوي قضيّة الوزن على قدر كبير من الأهــمّية: فالوزن يمثّل في نظرنا آليّة ابتكرها العلماء العرب، أو استنبطوها من أجل اختزال مادّة علميّة غزيرة، ونقلها من المستوى العمليّ المتداول إلى المستوى النّظريّ المجرّد، وهو ما يعكس درجة الوعي العلميّ الّذي بلغه العلماء القدامى، ومدى قدرتــهم على اختزال المسائل وتجريدها وتلخيصها في قوالب وأبنية وصيغ اتّسع مجال الاستفادة منها ؛ فهي لا تنحصر في إطار التصريف فقط، بل نجد لــها صدى أيضا في علم العروض، وكلّ هذا يدلّ على أنّ آليّة الوزن هذه كان لــها بعد عمليّ جعل الاعتماد عليها في هذين الحقلين المعرفيّين – علم الصّرف وعلم العروض– أمرا لا مندوحة للباحث أو الدّارس عن الاشتغال به.

وفي إطار الثّقافة العربيّة، تبيّن لنا أنّ هناك ثلاثة أنواع من الوزن: الوزن العروضيّ، والوزن التّصغيريّ، والوزن الصّرفيّ. وسيتركّز عملنا على الوزن الصّرفيّ؛ ولكن أحببنا أن نأتي على ذكر النّوعين الآخرين من الوزن، لنبيّن أنّ هذين النّوعين لا يثيران من الإشكاليّات ما يثيره الوزن التّصريفيّ، الّذي يحتاج، في نظرنا، إلى إعادة نظر، لا في مستوى جوهره أو فلسفته أو المبدأ الّذي يقوم عليه، بل في مستوى بعض طرق تطبيقه، كما سنرى .

الوزن العروضي

للشّعر عند العرب منزلة كبيرة؛ ولا أدلّ على ذلك من ضخامة المدوّنة الشعرية الّتي خلّفها الشّعراء، من ناحية، وما كتب عنها من نقد، من ناحية أخرى.كما يدلّ على ذلك أيضا أنّ الشّعر اتّخذ مصدرا مهمّا يعود إليه اللغويون وغيرهم من العلماء يستمدّون منه ما يناسبهم من الشّواهد، من أجل إثبات صحّة هذا الاستعمال أو ذاك. وقد أسهب النّقاد في البحث في ما جعل للشّعر كلّ هذه الأهــمّيّة، متوخّين طريقة المقارنة

---

*) جامعة صفاقس.تونس

بين الشّعر وبين غيره من وسائل التّعبير الأدبيّة. ونحن ليس هدفــنا هنا أن نتوسّع في استعراض مختلف الآراء النّقديّة والبلاغيّة الّتي قالــها العلماء والنّقاد، في هذا المجال، فذاك يتجاوز نطاق هذا البحث؛ ولكن نكتفي بالإشارة إلى ما أجــمعوا عليه.

يبدو أنّ نــقاد الأدب وعلماء البلاغة قد أجــمعوا – فــعلا – على أنّ من أهمّ ما ينماز به الشّعر عن غيره من أصناف الكلام إنّما هو توفــره على ما يسمّى بــ"الوزن"؛ ذلك أنّ الشّعر "إذا أخذه سلك الوزن، وعقد القافية، تألفت أشتاته، وازدوجت فرائده وبناته .."[1]. وإلى هذا الرّأي يذهب كثير من دارسي الأدب، فالوزن يمثّل عنصرا لا غنى للشّعر عنه، بل لعلّه أهمّ ما يلفت السّامع إليه، عند سماعه الشّعر قبل غيره من الخصائص الأخرى. ولــئن كان النّثر يتوفّر على السّجع، الّذي فيه شيء من النّسق والإيقاع، إلاّ أنّ "الشّعر ينفرد بأوزانه وقوافيه "[2].ولعلّ السّبب في ذلك هو أنّ الوزن يحقق للشّعر الإيقاع، والإيقاع عنصر هامّ جدّا، تطرب لــه الأذن، وترتاح له النّفس، وهو أسرع أثرا، وأرسخ في الذّهن من النّثر؛ ولا أدلّ على الأهــمــيّة الّتي يحظى بــها الشّعر من أنّ النّصوص الّتي تعتمد أساسا في تلحين الأغاني هي في معظمها نصوص شعريّة؛ وفي هذا المقام، يقول ابن رشيق:" وزعم صاحب الموسيقى أنّ ألدّ الملادّ كلّها اللّحن، ونحن نعلم أنّ الأوزان قواعد الألحان، والأشعار معايير الأوتار"[3] ومن أجل ذلك، ظهر في الأدب العربي مبحث يمثّل الوزن مجال اهتمامه، هو علم العروض، وهو "علم من العلوم العربيّة، يعرف به صحيح الشّعر من فاسده، وما يعتريه من علّة وزحاف، وهو المقياس الفنّي الّذي تعرض عليه الأبيات الشّعريّة للتأكد من صحّة وزنه" [4]وقد وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، واستنبط من أوزان الشّعر خمسة عشر وزنا، سمّاها بحورا شعريّة، ووضع لــها آليّة تساعد على استنباطها، وتمييزها بعضها من بعض، تــمثّلها التّفعيلات العروضيّة، وهي بمثابة الميزان أو أداة القيس؛ ويسمّيها بعض العلماء الميزان العروضي .

---

1) ابن رشيق، **العمدة**، ج1ص26
2) بطرس البستاني، **أدباء العرب**، ج1، ص 38
3) ابن رشيق، **العمدة**، ج1ص26.
4) الدّكتور أحمد محمّد فارس، **الكتابة والتّعبير**، ص79

إنّ الميزان العروضيّ، إذا تأمّلنا فلسفة تأسيسه، وجدنا أنّ له صلة قرابة تربطه بالميزان الصّرفي، وهي نقطة تـــهمّنا الإشارة إليها في هذه المقاربة، وتتمثّل هذه الصّلة أساسا في اعتماد كلّ منهما على صيغة أساسيّة مشتركة هي صيغة [فَـــعَلَ]، والاهتمام بالحركات والسّكنات في الكلمة .كما أنّ كلاّ منهما يعتمد على مجموعة أخـــرى من الحروف تدخل ضمن دائرة اهتمامه، تساعد على تشكيل الميزان في كلّ منهما، تجمعها، بالنسبة إلى الميزان العروضي، عبارة [لمعت سيوفـــنا]، وفي الميزان الصّرفي عبارة [سألتمونيها]، تضاف إلى صيغة "فـــعل".ثمّ إنّ بعض التّفعيلات العروضيّة قد يعتور بنيتها تغيير ناشئ عن إصابتها بزحافات أو علل، فتظهر في بنى غريبة بعض الشيء، بعيدة عمّا ألفته الأذن، وهنا يسعى العروضيّ إلى التخلي عن بنيتها هذه، مستبدلا إيّاها بصيغ مأنوسة في السّمع، ومألوفة في الأذواق، ويمثّل هذا الأمر – في نظرنا – أحد مظاهر استفادة علماء العروض من الصّرف: فمن ذلك أنّ تفعيلة [مُسْتَفْعِلُنْ] إذا أصابـــها الخبن، فصارت [مُتَفْعِلُنْ]، فـــعادة ما تحوّل متفعلن هذه إلى [مُفَاعِلُنْ]، وهي، كما نرى، صيغة اسم فاعل، نحو مُجَاهِد ومُنَاسِب ؛ فإذا أصابـــها الطيّ، فصارت [مُسْتَعِلُنْ]، فـــعادة ما تنقل [مُسْتَعِلُنْ] هذه إلى [مُفْتَعِلُنْ]، وهي صيغة اسم فاعل، أيضا، نحو مُفْتَسِم ومُجْتَهِد.

وتطرأ على بعض التّفعيلات الأخرى علل مختلفة، فتحوّل عن صيغها العليلة إلى صيغ مستساغة، منها تفعيلة [مُتَفَاعِلُن]، التي إذا أصابـــها الحذذ، بحذف [عِلُنْ] منها حوّلت إلى [فَـــعِلُنْ]، عوضا عن [مُتَفَا]، وهي، كما نرى، أحد أوزان الصّفة المشبّهة، نحو: حَذِر، وفَرِح ؛ وكذلك صيغة [مُفَاعيلُن]، إذا أصابـــها الحذف، وصارت [مَفَاعِي]، حوّلت إلى [فَـــعُولُنْ]، وهي أيضا أحد أوزان الصّفة المشبّهة، نحو: عَطُوف وحَنُون. إنّ هذه الأمثلة وغيرها تثبت وجود وشائج التّرابط بين علم العروض وعلم الصرف في إطار باب الوزن.

على أنّ هذا الأمر لا يعني أنّ الميزان العروضي مطابق للميزان الصّرفي: فهو يختلف عنه اختلافا كبيرا وجوهريّا؛ ووجه هذا الاختلاف يظهر في الفلسفة التي يقوم عليها الميزان العروضي في حدّ ذاته. ذلك أنّ الميزان العروضيّ يقوم أساسا على الإيقاع، وأساس الإيقاع التّقطيع؛ ويعني ذلك أنّ المرجع في استخدام الميزان العروضي ليس الحروف الأصول، شأن الميزان الصّرفي، وإنّما هو نظام المقاطع العربيّة الذي يؤخذ بعين الاعتبار. ويترتّب على ذلك أنّ دارس العروض إذا أراد تقطيع

بيت شعريّ تقطيعا عروضيا وضع نصب عينيه نوع المقطع، مقابلا المقطع القصير في البيت بنظيره في التّفعيلة، والطّويل بالطّويل، وهلمّ جرّا؛ هذا من ناحية؛ ويأخذ بعين الاعتبار وتيرة تكرّر الكتلة المقطعيّة المحصورة في إطار التّفعيلة، من ناحية أخرى. وهذا الأمر يمثّل الوجه الأوّل من الاختلاف؛ كما أنّ البيت الشّعريّ هو الّذي تخضع مقاطعه للتّفعيلة، وليس العكس، وهذا ما يجعل التّفعيلة، في كثير من الأحيان، تتجاوز مقاطعها حدود الكلمة، في معناها النّحوي والصّرفي، فتشمل الكلمة، وبعض ما قبلها، وبعض ما بعدها، ونستطيع أن نمثّل على ذلك بالبيت الأوّل من معلّقة امرئ القيس:

قـــفـــا نـــبـــ/ ـــك من ذكرى/ حبـــيب/ ومنزل(ي)/

فـــعـــولـــن / مـــفـــاعـــيلـــن / فـــعولن / مفاعلن/

بسقط الّـــ/ ـــلوى بين الـــد/دخول /فـــحومل(ي)

فـــعـــولن/مـــفـــاعيـــلـــن/فـــعول/ مفاعـــلن

فـــنحن نلاحظ كيف أنّ التّفعيلة الأولى (فَـــعُولُن) توزّعت على الكلمة الأولى في البيت الشعري (قِـــفَا)، وعلى جزء من الكلمة الموالية (نَبْكِ)؛ وتوزّعت التّفعيلة الثّانية (مَفَاعيلُن) على بقيّة كلمة سابقة (ـــكِ)، وكذلك على كلمتين لاحقتين (مِنْ ذِكْرَى)؛ وهذا يثبت ما ذهبنا إليه من أنّ الميزان العروضي والميزان الصّرفي متقاربان، أو متشابـــهان، على أن هذا التّشابه "طبعا هو تشابه عارض لا أكثر"[1].

ومن هنا نخلص إلى أنّ كلا العلمين المذكورين لـــه خصوصيّاته النّظرية، وأسسه المعرفيّة، إلاّ أنّ هذا لم يمنع من وجود بعض التّقارب، ووشائج الصّلة بينهما، وهذا ممّا يدلّ على عمق العلاقة بين هذين الفرعين من علوم العربيّة.

الوزن التّصغيري

التّصغير مبحث من مباحث علم الصّرف، يحتاج الباحث فيه، على غرار المباحث الصّرفيّة الأخرى، إلى آليّة تساعد على ضبط القواعد المنظّمة لصيغه، وهذه القواعد تتّصل أساسا بالوزن. ومن هذه النّاحية، لا شكّ أنّ هناك وشائج تربط هذا المبحث، في إطار فـــلسفة الوزن، بالوزن الصّرفي. ونحن نسعى في البداية إلى إبراز أوجه التّقارب بين الوزن

---

1) رياض بن يوسف، **تحليل مختصر لسرّ نقل التّفـــعيلات**،شبكة الأنترنات، مادة[**الوزن العروضي**].

التصغيري، من ناحية، والوزن الصّرفي، من ناحية أخرى، من أجل أن نخلص إلى إثبات وجود قدر من الخصوصية يتوفّر عليها كلّ من الوزنين.

في هذا المقام، يشير علماء اللّغة إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الّذي حدّد الصّيغ التّصغيريّة الثّلاث "فالأمثلة ثلاثة : فُــعَيْلٌ، نحو قُلَيْسٌ؛ وفُعَيْعِل، نحو دُرَيْهُمٌ؛ وفــُعَيْعُيل، نحو دُنَيْنِيرٌ"[1] .وقد انطلق الخليل، في ضبط هذه الأوزان، ممّا اعتبــره مألوفا عند النّاس، فقد "قيل له: لم بنيت المصغّر على هذه الأبنية؟ فــقال : لأنّـــــي وجدت معاملة النّاس على فلس ودرهم ودينار"([2]) من هنا، نلاحظ أنّ الوزن التّصغيري قد اقــترض آليّتــه من الميزان الصّرفي، وهي آليّة تقوم على استخدام صيغة [فَــعَلَ]، تماما كما هي الحال بالنّسبة إلى الوزن الصّرفي؛ وهذا الأمر يمثّل، في نظرنا المظهر الأوّل من مظاهر التّقارب بين الوزنين.

أمّا المظهر الثّاني من مظاهر هذا التّقارب، فيتّصل باعتماد الحروف الأصول أساسا في استعمال هذا الوزن؛ وهذا يصدق في نظرنا، على الصّيغة الأولى، على الأقلّ، أعني [فُــعَيْلٌ]، نحو : رجل، جبل، كلب،الخ فالحرف الأوّل في هذه الأسماء يتّفق مع الفاء،وهي الحرف الأوّل في الصّيغة التّصغيريّة؛ والحرف الثّاني في هذه الكلمات يتّفق مع العين، وهي الحرف الثّاني أيضا، في الصّيغة. وكذلك شأن الحرف الثّالث في هذه الكلمات، فهو يتّفق مع اللّام، الحرف الثّالث في الصّيغة التّصغيريّة؛ وأمّا الياء، فهي من مقتضيات الصّيغة التّصغيريّة .

على أنّ هذا التّقارب الظّاهر بين فلسفة الوزنين يخفي في الواقع اختلافا جوهريّا بينهما: ذلك أنّ الاستناد إلى الحروف الأصول ليس دائما هو القاعدة المتّبعة، بل ليس قاعدة أصلا، والمشتغل في مبحث التّصغير يلاحظ أنّ التركيز، في صياغة هذه الأوزان التّصغيريّة، ينصبّ أساسا على عدد الحروف فقط، فلا يهمّه نوعها، أصليّة كانت أو زائدة، مثلا؛ كما يهمل مقابلة الحركات، في الاسم المراد تصغيره، بنظيراتــها في الصيغة التّصغيريّة؛ وعلى هذا الأساس وزّعت هذه الصّيغ التّصغيريّة الثّلاث على الأسماء في العربيّة : فما كان من الأسماء مشتملا على ثلاثة أحرف، انطبق عليه الوزن التّصغيريّ الأوّل (فُــعَيْلٌ)؛ وما كان مشتملا على أربعة أحرف، انطبق عليه الوزن الثّاني(فــُعَيْعِــلٌ)؛ وما كان

---

1) الأشموني، **شرح الألفيّة**، ج4 ص101.
2) الأشموني، **شرح الألفيّة**، ج4 ص101.

مشتملا على خـمسة أحرف انطبق عليه الوزن التّصغيريّ الثّالث (فُـعَيْـعِـيلٌ).وقد انتبه العلماء إلى وجه الاختلاف هذا، يقول الأشموني"وزن المصغّر بـهذه الأمثلة الثّلاثة اصطلاح خاصّ بـهذا الباب، اعتبر فيه مجرّد اللفظ تقريبا، بتقليل الأبنية، وليس جاريا على اصطلاح التّصريف"[1].و يضيف الصّبّان، صاحب الحاشية على هذا الشّرح، تعليقا توضيحيّا على الفكرة السّابقة، بقوله " أي من غير نظر إلى مقابلة أصليّ بأصليّ، وزائد بزائد "[2].فدرهم، مثلا- وهو اسم رباعيّ-، وزنه الصّرفيّ هو [فِـعْلَلٌ]، يقول ابن عصفور " وأما الرّباعيّ، فله ستّة أبنية...و[فـِعْلَلٌ]، ويكون فيهما [3]، فالاسم، نحو: دِرْهَم وقِلْعَم ؛ والصّفة نحو : هِجْرَع وهِبْلَع"[4].فإذا استندنا إلى الوزن الصّرفيّ، كان ينبغي أن يكون وزنه التّصغيريّ [فُـعَيْلِلٌ]، وهو أمر لا يقبله الميزان التّصغيريّ. ويضرب الأشمونيّ ثلاثة أمثلة، للتّدليل على الفرق بين الوزنين ؛ يقول الأشمونيّ" ألا ترى أنّ وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التّصغير فعيعل، ووزنـها التّصريفيّ أفـيْعِل ومُفَيْعِل وفُـعَيْلِل"[5].

من هنا نتبين أنّ هناك بعض أوجه التّقارب بين الوزنين – التّصغيريّ والصّرفيّ –، في ستوى الفلسفة العامّة الّتي تقوم عليها فكرة الوزن، في حدّ ذاتـها.على أنّ هذا الأمر لم يمنع الوزن التّصغيريّ من أن ينفرد بمنهج خاصّ به في الاستفادة من فلسفة الوزن الصّرفيّ.و لـئن كان الميزان التّصغيري يهدف أساسا إلى تيسير الوزن، وذلك بـ" تقليل الأبنية"[6]، وهذا أمر ينبغي لنا أن نعترف به وأن لا ننكره؛ إلاّ أنّه ساهم أيضا، من حيث أراد التسهيل، في إثارة بعض الحيرة بين الدّارسين من التّلاميذ خاصّة، بسبب تعوّدهم على تطبيق المنهج الصّرفي في الوزن، لغلبته على دروس الصّرف ؛ فهم ينظرون إلى الميزان التّصغيري على أنّه استثناء، ويجدون بعض الصّعوبة في تقبّل هذه الخصوصيّة.

الوزن الصّرفيّ

قد يكون الميزان الصّرفي أهمّ الموازين الّتي استنبطها علماء اللغة العرب، وذلك إذا قارنا بعضها ببعض من جهة بعدها الإجرائيّ، على

---

1) الأشمونيّ، **شرح الألفية**،ج4ص101
2) الصّبّان، **الحاشية على شرح الألفيّة**، ج4ص101.
3) أي في الاسم والصّفة .
4) ابن عصفور، **الممتع في التّصريف**، ج1ص 66.
5) الأشموني. **شرح الألفية** ج4 ص 101.
6) الأشموني، المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

الأقلّ: فالوزن التّصغيريّ محدود الاستعمال في إطار ظاهرة التّصغير؛ وأمّا الوزن العروضي، فلا ينبغي – على كلّ حال – أن يكون عوضا عن تذوّق الشّعر مباشرة، وتعويد الأذن على الانتباه إلى الإيقاع؛ وليس من وظيفة للوزن العروضي سوى التّثبّت في الوزن، والتّحقّق منه ؛ وفي هذا المقام، يقول ابن رشيق: "الوزن أعظم أركان حدّ الشّعر، وأولاها به خصوصيّة، وهو مشتمل على القافية وجالب لـــها ضرورة "[1] وبناء على ذلك، فإنّ من اعتمد على الميزان العروضي أساسا لإنتاج الشّعر، لم يكن له شيء يمكن تسميته بشعر، بل هو مجرّد نظم، يخلو تماما من روح الشّعر، وهذا ما قرّره النّقاد القدامى والمحدثون أيضا، ولم ينكره أحد؛ وفي هذا المقام، يقول أيضا ابن رشيق "والمطبوع مستغن بطبعه عن معرفة الأوزان، وأسمائها، وعللها .. والضّعيف الطّبع محتاج إلى معرفة شيء من ذلك يعينه على ما يحاوله من هذا الشّأن ".[2]

أمّا الوزن الصّرفي، فيبدو أن لا مندوحة لدارس اللّسان العربيّ عن الرّجوع إليه، ناهيك أنّ الفصحى تصطدم اليوم بعقبات جـــمّة لعلّ من أخطرها الازدواجيّة اللّغويّة بين الفصحى والعامّيّة، من ناحية، والتّداخل اللّغويّ بين العربيّة والألسنة الغربيّة، الإنقليزية والفرنسيّة منها خاصّة .

ويمكن اعتبار الوزن الصّرفي بمنزلة الآليّة التي استنبطها علماء اللّغة العرب من أجل التّعامل مع بنية الكلمة في العربيّة.ويتّفق العلماء على أنّ "الغرض من الوزن التّنبيه على الأصول والزّوائد على ترتيبها"[3].فهذا الأمر يعتبر في نظر النّحاة المبدأ الأوّل الذي قامت عليه فلسفة هذا الميزان. والحروف الأصول هي "عبارة عند أهل الصّناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها"[4]. فالحروف الأصول، كما يستنتج، هي المادّة الأولى المكوّنة للمعنى العامّ الذي يتوفّر في "عديد الكلمات الرّاجعة إلى نفس الحقل اللّغويّ"[5]؛ والمثال على ذلك الجذر (ض– ر– ب) ؛ فالكلمات التي يمكن أن تنبثق عنه كثيرة، اسميّة، نحو: الضّرب، والضّارِبُ، والمضروب، والمضرب، وغيرها؛ وفعليّة، نحو: ضرب، وضَارَبَ، وتضارب، ضرّب، وأضرب، ..فالضّاد والرّاء

---

1) ابن رشيق،**العمدة**،ج1ص134.
2) ابن رشيق،**العمدة**،ج1ص134.
3) الأشموني،**شرح الألفيّة**"، ج4ص167.
4) ابن جنّي، **التّصريف الملوكيّ**،ص15.
5) الأستاذ عبد القادر المهيري، **من الكلمة إلى الجملة، بحث في منهج النّحاة ص57**

والباء هي الحروف الأصول المشتركة بين هذه الكلمات المنتمية إلى العائلة اللّغويّة نفسها، وكذلك الحاملة للمعنى المعجمي الجامع بينها .

وأما الوجه العمليّ لـــهذه الآليّة، فيتمثّل في نظرنا في صيغة [فَــعَلَ]، الّتي اتّخذت أساسا يرمز النحاة بحروفها إلى الحروف الأصول في الأفــعال، وفي كلّ المشتقات المنبثقة عنها.ويدلّ اختيار مثل هذه الصّيغة ومختلف مشتقاتــها أداة للوزن، على دقّة ملاحظة، ووعي بخصائص الكلمة العربيّة، وقدرة غير عادية على التّجريد إذا قورنت بإمكانات العصر، وذلك أنّ هذه الصّيغة تبدو معوانا على إيراد تماثل رمزيّ أو شكلي بين كلمة مستعملة، وبين قالبها الصّرفي المماثل لــها في مستوى بنيتها .فهذه الصّيغة – المسندة إلى المذكّر المفرد الغائب – تبدو قابلة لأن تشتقّ منها صيغ كثيرة تتحوّل إلى موازين لوزن الكلمات الأخرى في العربيّة، على اعتبار أنّ كل حروف هذه الصيغة، أعني صيغة [فــعل]، أصول. وأمّا من حيث المعنى، فإنّ ما يفيده الفعل [فــعل] معجميّا عام جدا؛ وقد جاء في اللّسان أنّ "الفــعل كناية عن كلّ عمل".[1] ومعنى ذلك أنّ هذا الفعل يمكن لنا تعويضه بأيّ فعل آخر في الاستعمالات المختلفة؛ ولذلك إذا أردنا أن نضع هذه الجملة "يأكل زيد" موضع سؤال قــلنا"ماذا يفعل زيد؟». وهنا، نلاحظ أنّ عمليّة الأكل أمكن تعويضها بالفعل [فــعَلَ]، نظرا إلى صبغته الدّلاليّة العامّة.

وينبغي لنا أن نشير أيضا إلى وجاهة اختيار علماء التّصريف لصيغة [فَــعَلَ]، مسندة إلى المذكّر المفرد الغائب صيغة مرجعيّة لتحديد الحروف الأصول والحروف الزّوائد وموقع كلّ حرف من الكلمة: ذلك أنّ الفعل يظهر معها خاليا من الزّوائد الّتي قد تحدث إشكاليّة تربك المبتدئين في تمييز الفعل المجرّد من الفعل المزيد؛ فإذا أخذنا مثال"يَعْلَمُ"، بفتح الياء واللام، لاحظنا أنّه يختلف، من حيث التّجرّد والزّيادة عن الفعل "يُعْلَمُ" بضمّ الياء وفتح اللام، رغم أنّ كلّ واحد منهما زيدت إليه ياء: فالفعل الأوّل ثلاثيّ، وزنه [يَفْعَلُ]، بفتح الياء والعين، صيغته المضارع المرفوع، والياء فيه أحد حروف المضارعة، وهي حرف زيادة، ماضيه – مسندا إلى المذكّر المفرد الغائب – هو [عَلِمَ]، وبالتّالي فالفعل، من هذه النّاحية هو مجرّد.

وأمّا الفعل الثّاني، فهو ثلاثيّ أيضا، وزنه [يُفْعَلُ]، بضمّ الياء وفتح العين،فهو إذا في صيغة المضارع المبني للمجهول، ماضيه – مسندا إلى

---

1) ابن منظور، **لسان العرب**،ج 1ص201، مادّة (ف–ع–ل)

المذكّر المفرد الغائب – هو [أعْلِمَ]، بضمّ الهمزة وكسر اللّام، فهذه الهمزة هي إذا همزة زيادة، من حروف [سألتمونيها]، وعليه، فالفعل "يُعْلَمُ "، بضمّ الياء وفتح اللّام، هو فعل مزيد. وهنا تكمن فعلا وجاهة اختيار علماء الصّرف لصيغة[فَعَلَ]، مسندة إلى المذكّر المفرد الغائب، وذلك لدورها المرجعي والحاسم في المساعدة على تمييز الأفعال المجرّدة من الأفعال المزيدة.

وأما ما يمكن اعتباره المبدأ الثّاني الّذي يقوم عليه هذا الجهاز النّظريّ فهو أنّ "المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشّكل قبل التّغيير، فيقال في وزن [ردّ] و[مردّ] [فَــعْلٌ ومَفْعَلٌ]، لأنّ أصلهما [رَدَدٌ] و[مَرْدَدٌ]"[1].

وانطلاقا من هذين المبدأين اللّذين يمكن اعتبارهما بمنزلة القواعد التّأصيليّة لفلسفة الوزن في العربيّة، أمكن لعلماء الصّرف أن يضبطوا كلمات اللّغة العربيّة وأن يميّزوا الأصليّ منها من الزّائد، في إطار سعيهم إلى "تحديد النّواة الإسناديّة الّتي هي أصل الاشتقاق"[2]؛وقد استفاد من نتائج أعمالــهم واضعو المعاجم، الّذين اتّخذوا طريقة التّصريفيّين في الوزن الصّرفي آلية أو أداة أو منطلقا لتصنيف الكلمات في العربيّة تصنيفا يأخذ بعين الاعتبار انتماءاتها العائليّة(العائلة اللّغويّة).

و قد انتبه التّصريفيّون إلى أنّ الأصول الّتي يبنى عليها الفعل نوعان: فالفعل يمكن أن يعود إلى أصل ثلاثيّ أو أصل رباعيّ ؛ فالثّلاثي يشتمل على ثلاثة أحرف أصول ــ تحدّد بمقابلة الحرف الأوّل منها بالفاء، والثاني بالعين، والثّالث باللّام :

فَـــــ/	ـعَـــ/	ـــــلَ
كَـــــ/	ـتَـــ/	ـــــبَ

كما مكّنت هذه الطّريقة من ضبط الحروف الزّوائــد ضمن الكلمة : فإذا زيد إلى الكلمة حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف أنزلت هذه الحروف بلفظها في الميزان الصّرفيّ ؛ وقد جمعت هذه الحروف في مجموعة "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه"، نحو :

تَـــ/	قْـــ/	ـــا/	سَـــ/	ـــمَ
تَـــ/	فَـــ/	ـــا/	عَـــ/	ـــلَ

---

1) الأشموني، **شرح الألفيّة**،ج4 ص167.
2) الأستاذ عبد القادر المهيري،**من الكلمة إلى الجملة**،ص61.

فالحروف الأصول في هذا المثال – كما لا يخفى – هي (ق– س – م)؛ وأما الحرفان الزّائدان، فهما (تـــ – ـــا)؛ وقد أشير إلى الحروف الأصول بحروف الميزان الصّرفي، وأشير إلى الحرفين الزّائدين بلفظهما.

وإذا ضعّف أحد الحروف الأصول، ضعّف نظيره في الميزان الصّرفي، وغالبا ما يقع الحرف المضاعف موقع العين أو اللّام، نحو:

عـــ/ ـــّـــ/ ـــم (بتضعيف عين الفعل)

فـــ / ـــعّـــ/ ـــل

و كذلك نحو : ا /حـــ/ ـــمـــ / ـــــرّ (بتضعيف لام الفعل)

ا/ فـــ/ ـــعـــ / ـــــلّ

ومن المزايا الّتي يمكن أن نذكرها في هذا المجال للميزان الصّرفيّ – وهذه ناشئة عن شدّة الاهتمام بالحروف الأصول لتمييزها من الزّوائد– انتباه العلماء إلى وجود بنيتين للكلمة الواحدة، بالنسبة إلى بعض الكلمات المعتلّة الّتي أصابـــها إعلال نشأ عنه تغيير في بنيتها الصّرفيّة : بنية أولى سطحيّة أو ظاهرة، وهي مستعملة؛ وبنية أخرى خفيّة أو عميقة قيست على نظيرتـــها من البنية الصّحيحة [1]، وهي غير مستعملة.

وفي هذا المجال، ينبغي أن نشير إلى مبلغ القدرة على التّجريد الّذي بلغه علماء اللّغة العرب في مستوى تصوّرهم لبنية الكلمة العربيّة في مختلف سياقاتـــها : ذلك أنّ البنية الأولى تعتبر أصلا تولّدت عنه البنية الثانية .وقد مكّنهم من الانتباه إلى هاتين البنيتين ما لاحظوه من ظهور لحرف العلّة في صيغة، وغيابه أو ظهوره في غير شكله الحقيقيّ، في صيغة أخرى.فإذا نظرنا في الأفعال التّالية، مثلا:هي رمت / جرت / دعت / غزت، لاحظنا أنّ بنيتها السّطحيّة أو الظّاهرة توحي بعدم وجود ياء أو واو في كلّ واحد منها؛ على أنّنا نلاحظ أنّ الواو والياء تظهران عند صياغة مشتقّات أخرى من هذه الأفعال نفسها، كالمصادر مثلا، نحو: الرّمي والجري، والدّعوة والغزو.وهنا، لا شكّ أنّ هذا الظّهور والتّخفّي، بالنّسبة إلى حرف العلّة، كانا بمثابة الدّافع للعلماء، في مرحلة أولى، إلى الحيرة العلميّة، وهي حيرة أفضت بـــهم في مرحلة لاحقة إلى الإقرار بوجود هاتين البنيتين : بنية مفترضة وأخرى منجزة ؛ فالمفترضة قد قيست على بنية الفعل الصّحيح، وخلالها يظهر حرف العلّة، على أن هذه البنية غير مستعملة؛ وأمّا البنية المنجزة، فلا يظهر خلالها حرف العلّة.

---

1) انظر في هذا المجال : الدّكتور عبد الحميد عبد الواحد، **الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ**، الفصل الثّالث منه، صص159–198).

وقد أجاز النّحاة في هذا المقام الأخذ بالبنية السّطحيّة، فإذا وقع للكلمة حذف في أحد حروفها الأصول أو قلب أو أي نوع آخر من الإعلال، "وزن باعتبار ما صار إليه[1] ".فمـــن ذلك، مثلا

بنية سطحيّة: قِـــفْ – قَـــاضٍ – يَـــعِدُ – ق
وزنـــها : عِـــلْ – فَـــا
– يَـــعِلُ – ع
بنية عميقة : اوْقِـــفْ – قَـــاضِيٌ – يَوْعِدُ – اؤوْقِـــيْ
وزنـــها :اِفْـــعِـــلْ – فَـــاعِلٌ – يَفْعِلُ – اِفْـــعِلْ

من مزايا الوزن الصّرفي الّتي ينبغي أن نشير إليها في هذا المقام تمكينه من تحديد الجذر لبعض الكلمات الّتي تبدو متشابـــهة ظاهريّا في بنيتها الصّرفيّة[2]، نحو:

مـــخـــافـــــــة
مـــهـــانـــــــة

فظاهريّا، تبدو الكلمتان متشابـــهتين في اللفظ، وهو ما يعطي الانطباع بأنّهما متماثلتان في الوزن التّصريفيّ ؛ وفي الحقيقة، هما مختلفتان تماما: فالأولى مشتقة من الخوف، فحروفها الأصول هي الخاء والواو، والفاء، وبالتّالي، فوزنها الصّرفيّ هو مفعلة، والميم، بناء على ذلك، هي حرف زيادة.

أمّا الكلمة الثّانية، فهي مشتقة من المهن،أي الضّعف والاحتقار؛ وحروفها الأصول هي الميم، والهاء، والنون؛ فوزنها الصّرفيّ هو إذا "فعالة "، والميم بالتّالي ليست حرف زيادة، وإنّما هي حرف أصليّ ؛ ونحن نعتقد أنّ فضل تحديد أصالة هذه الحروف أو زيادتـــها يعود – في جزء كبير منه – إلى الوزن الصّرفي.

ومن المزايا أيضا أن الكلمة إذا وقع فيها قلب مكاني لأحد حروفها الأصول أشير إلى ذلك القلب في الميزان الصّرفي، نحو: [الحادي]، وزـــنها [العالف]، لأنّها مشتقة من الوحدة؛ و[أيس] وزنـــها [عفل]، لأنّها من اليأس. وقد استثنى النّحاة من هذا الأمر تاء [افتعل] التي تقلب أحيانا، إلى طاء أو دال، عملا بتأثير مبدأ المجاورة، فتبقى التّاء على حالـــها، نحو:

---

1) الأشموني، **شرح الألفيّة**، ج4ص167.
2) ملاحظة أشار إليها الأستاذ عبد الحميد عبد الواحد في دروس ماجستير العربية، السّنة الجامعية2006-2007، صفاقس.

الفعل	وزنه
اضطرب (أصله : اضترب)	افــتعل (وليس افطعل).
اضطــهد(أصله اضتهد)	افــتــعل (وليس افطعل)
اطّــهر (أصله : اطتهر)	افــتــعل (وليس افطعل)
ازدهــر(أصله ازتــهر)	افــتعــل (وليس افدعل)
ازدان (أصله ازتان)	افــتــعل (وليس افدعل)
اصطــبر(أصله اصتبر)	افــتعــل (وليس افطعل)
اصطــبغ (أصله اصتبغ)	افــتــعل (وليس افطعل)
ادّعــــى (أصله ادتعو)	افــتــعل (وليس افدعل)

إنّ الميزان الصّرفي، كما نرى، أثبت جدواه في معالجة قضيّة الأصول والفروع، وغيرها من القضايا، وهذا لم يكن ليتأتّى له لولا انبناؤه على أسس صلبة ومقنعة، إلى حدّ ما .

على أنّ هناك، مع ذلك، بعض الأمور الّتي تبقى في نظرنا بحاجة إلى تطوير، منها خاصّة ما يتصل بالفعل الرّباعيّ. فالبصريّون – مثلا – يقولون بالأصل الرّباعيّ في الأفعال، ولذلك يقترحون مبدأ زيادة لام أخرى تنضاف إلى صيغة فــعل، بعد اللام الأولى، ليتطابق الميزان الصّرفيّ مع وزن الفعل الرّباعيّ، فيقولون عن "دحرج" مثلا : "فــعلل "؛ فيما يرى الكوفيّون أنّ الأصول بالنّسبة إلى الأفعال هي ثلاثيّة فقط، ولذلك يقترحون مبدأ تنزيل الحرف الزّائد بلفظه في الميّزان الصّرفي، فالفعل المشار إليه وزنه في نظرهم: "فــعلج"، على اعتبار أنّ حروفه الأصول هي "دحر".

ومهما تكن وجاهة مبرّرات كلّ فريق، فنحن نرى أنّ اعتماد البصريّين على مبدأ تكرير حرف اللام يدخل بعض الاضطراب على تطبيق الوزن الصّرفي، فإذا أمكن انطباق هذه الفكرة على ما يسمّى بالملحق بالرّباعيّ، نحو: جلبب، وشملل؛ فوزنهما هو فعلل، على الحقيقة؛ فإنّ اللام المتكرّرة في الوزن الصّرفي –من وجهة نظر البصريين – تعكس حرفا متكرّرا في الفعل؛ وهذا الأمر يتعارض في نظرنا مع فكرة الحروف الأصول، الّتي ينبغي أن يعكسها الميزان الصّرفيّ.

ومثل هذا الأمر نجده بالنّسبة إلى بعض الأفعال الّتي فيها تضعيف، نحو: اغدودن، واعشوشب، وغيرهما ؛ فنجد لــها وزنين مختلفين، أحدهما يأخذ بمبدأ تكرير الحرف المضاعف بنظيره في الميزان، فعنده

اغدودن وزنه : افعوعل؛ وبعضهم الآخر يأخذ بمبدأ تنزيل الحرف المكرّر في الفعل، معتبرا إيّاه من الزّوائد، فيكون وزن اغدودن عنده: افـــعودل .

ثمّ إنّ الأخذ بمبدأ "ما صار إليه"، كما أجاز ذلك النّحاة، يدخل بعض الارتباك أيضا بالنسبة إلى المبتدئين، على اعتبار أنّ الحرف المحذوف أو الّذي حدث له قلب ليس دائما هو أحد حرفي العلّة، أي الواو والياء؛ فقد يكون الهمزة؛ وهذا ما يجعل الدّارس في حيرة من أمره أحيانا، مثلما تبيّنه الأمثلة التّالية :

كـــــُـــلْ : فعل أمر، ماضيه :أكل
كـــــــل : فعل أمر، ماضيه وكل

فكلا الفعلين وزنه في الأمر هو [عـــــل]، وهذا الوزن يأخذ بالصّيغة المنجزة، وهذا ما يثير الإشكالية؛ والأجدر أن يتمّ اللجوء في مثل هذه الحالات إلى وزنين في الوقت ذاته: أحدهما يأخذ بعين الاعتبار الصيغة المفترضة، لتحديد حقيقة الحروف الأصول، وكذلك موقعها؛ والثّاني يأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه الكلمة، لتحديد الحروف التي طرأ عليها تغيير تعامليّ .

وكذلك المثالان التّاليان: آمن وآزر؛ فالبنية الظاهريّة لكلّ منهما تشير إلى أنّهما على وزن فاعل، وهذا في الحقيقة صحيح لأحدها فقط، وليس كذلك بالنّسبة إلى الفعل الآخر؛ وبيان ذلك :

آمن: هو مشتقّ من الأمن، وهذا لا يكفي لتحديد الوزن، فمضارعه هو يؤمن، على وزن يُفْعِلُ (بضمّ الياء وسكون الفاء وكسر العين)، وماضي [يُفْعِلُ] هذا هو [أفْعَلَ] وبالتّالي [آمن] وزنها الصّرفيّ هو [أفْعَلَ] .

آزر: أمّا آزر هذا، فهو من الأزر، ومضارعه [يؤازر]، على وزن [يفاعل]، ونحن نعرف أنّ ماضي يُفَاعِلُ هو فَاعَلَ، وبالتّالي فوزن آزر هو [فاعل] وليس أفعل. ونحن نعتقد أنّ معرفة الحروف الأصول وحدها لا تكفي لتحديد الوزن الحقيقي؛ وبالتّالي فتطبيق الميزان الصّرفي استنادا إلى المظهر البارز لصيغة الكلمة فيه بعض الاندفاع الموقع في الخطأ؛ وهذا الأمر في نظرنا مدعاة إلى مزيد التّفكير في تجويد أداء الوزن الصّرفي.

الخاتمة

ومهما يكن من أمر، فلا ينبغي أن ننكر فضل الميزان الصّرفي على العربيّة، فقد ساهم فعلا في تمكين العلماء من حصر كلمات العربيّة،

وترتيبها وفق الأصول والفروع، وهو ما كان له تطبيقات عملية جليلة في ميادين معرفيّة أخرى، كتصنيف المعاجم مثلا ؛ على أنّ هذا لا يدفع بنا، في نظري، إلى أن ننظر إلى هذا التّراث الفكري نظرة تقديسيّة، فهو بحاجة إلى النّقد، وهذا النّقد – الّذي ينبغي أن يكون بنّاء – كفيل بتطويره، تمهيدا لمواصلة البناء عليه.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جنّي، **التّصريف الملوكيّ**،تحقيق الدّكتور ديزيرة سقّال، دار الفكر العربيّ، بيروت، دت.

- ابن رشيق، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده**، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت، 1981.

- ابن عصفور، **الممتع في التّصريف**، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، الدّار العربيّة للكتاب، ط5، 1983.

- الأشموني، **شرح ألفيّة ابن مالك**، المطبعة العامرة، ط1، مصر، 1319هـ.

- البستاني(بطرس)، **أدباء العرب في الجاهليّة والإسلام**، دار مارون عبّود بيروت، 1989.

- بن يوسف (رياض)، **تحليل مختصر لسرّ التّفعيلات**، بحث في الانترنات، مادة : وزن عروضي.

- الصبّان، **الحاشية على شرح الألفيّة**، المطبعة العامرة، مصر، 1319هـ.

- عبد الواحد (الدّكتور عبد الحميد)،**الكلمة في التّراث اللّساني العربيّ**، مكتبة علاء الدّين صفاقس، 2004.

- فارس (أحمد محمّد)، **الكتابة والتّعبير**، دار الفكر اللبناني، ط3، بيروت، 1989.

- المهيريّ (الدكتور عبد القادر)،**من الكلمة إلى الجملة، بحث في منهج النّحاة**، نشر مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1998.